رؤية قوى الحرية والتغيير حول دعوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بالسودان للمشاورات حول الأزمة السودانية

مقدمة:

1- تتطلع قوى الحرية والتغيير لدور إيجابي للأمم المتحدة في دعم مطالب الشعب السوداني الساعية للحرية والسلام والعدالة، وتنظر بتقدير للفاعلين الدوليين الذين أعلنوا مواقف مناهضة لانقلاب 25 أكتوبر وداعمة لحراك الشعب السوداني السلمي لمقاومة الاستبداد.

2- في هذا السياق قررت قوى الحرية والتغيير أن تتعاطى ايجاباً مع دعوة الممثل المقيم للأمين العام للأمم المتحدة بالسودان للتشاور مع التحالف ومع قطاعات أخرى من قوى الشعب السوداني بغية الوصول لاستعادة المسار الديمقراطي. هذا التعاطي الإيجابي سنلخصه في موقفنا الذي تحمله هذه الورقة.

3- ترى قوى الحرية والتغيير أن الأزمة السياسية الحالية في البلاد هي نتاج مباشر لانقلاب 25 أكتوبر الذي قطع مسار التحول الديمقراطي وقوض الأساس الدستوري ونشر العنف في أقصى حالاته مخلفاً أكثر من ستين شهيداً وألفي جريح في الحراك السلمي المقاوم له وانهياراً أمنياً في دارفور وعدد من أقاليم البلاد وأرجع السودان لمربع العزلة الدولية وفاقم من الأزمة الاقتصادية، وعليه فإن المخرج من الأزمة الحالية لا يتأتى إلا بإنهاء الحالة الانقلابية الحالية وإقامة تأسيس دستوري جديد تكون فيه السلطة الانتقالية مدنية بالكامل وتنأى فيه المؤسسة العسكرية عن السياسة، وتقوم السلطة المدنية المختارة من قوى الثورة والتغيير بتنفيذ مهام محددة متوافق عليها بما فيها اجراء كامل التحضيرات لإقامة لانتخابات حرة ونزيهة ومراقبة دولياً بنهاية المرحلة الانتقالية.

4- نرى في قوى الحرية والتغيير أن قضية علاقة النأي بالمؤسسة العسكرية عن السياسة وقضايا الإصلاح الأمني والعسكري هي من أهم مطلوبات التحول المدني الديمقراطي، وعليه فإن التأسيس الدستوري الجديد يجب أن ينص على ضرورة وحدة القوات المسلحة السودانية عبر عملية شاملة تنفذ الترتيبات الأمنية وتضمن دمج جميع القوات في جيش واحد مهني وقومي ومحترف.

5- ترحيب سلطة الانقلاب بالمشاورات مع الأمم المتحدة لا يكتسب مصداقية إلا بالقيام بأفعال تعضد الأقوال مثل رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف كل أشكال القتل والعنف والاعتقال التعسفي وعدم التعرض للمواكب السلمية ووقف قطع الاتصالات والانترنت واغلاق الجسور، بغير هذا فإن سلطة الانقلاب تدلل أنها لا تريد استخدام هذه العملية بغرض حل الأزمة السياسية بل أنها تريد استخدامها لتعزيز الوضع الانقلابي الحالي.

وفقاً لما تقدم فإننا في قوى الحرية والتغيير نود أن نتقدم بمقترحات عملية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بهدف تطوير المبادرة التي طرحتها وجعلها فعالة وناجحة في الاستجابة لمطالب الشعب السوداني وغاياته التي عبر عنها بصورة لا لبس فيها.

أولاً: طبيعة العملية السياسية:

تنظر قوى الحرية والتغيير بتقدير كبير لدور الأمم المتحدة في دعم الانتقال بالسودان، وقد ظلت تشجع هذا الدور منذ تأييدها لطلب القيادة التنفيذية في البلاد لإنشاء بعثة سياسية وتعاطيها الإيجابي المستمر مع البعثة منذ تأسيسها. لذا فإننا ومن موقع رغبتنا الأصيلة في إنجاح المبادرة التي طرحتها فإننا ندعو لتوسيعها وذلك بإنشاء آلية دولية رفيعة المستوى تمثل فيها الأطراف الإقليمية والدولية بشخصيات نافذة وتضم كلاً من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي وتمثيل للجيران من الدول الافريقية والعربية التي تجمعها مصالح مشتركة مع بلادنا، وتتولى الأمم المتحدة عبر ممثل الأمين العام بالسودان مقررية هذه

الآلية. تهدف عملية انشاء هذه الالية لتقوية المبادرة وتوسيع قاعدة دعمها وتمكينها من احداث الاختراق اللازم الذي يمكنها من بلوغ غاياتها وتزويدها بالضمانات اللازمة لتنفيذ مخرجاتها النهائية.

ثانياً: الأطراف المستهدفة بالمشاورات الأولية:

نؤكد في قوى الحرية والتغيير على مشـــروعية ما ورد في خطاب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالسودان من أهمية شمول مشاوراته لأوسع قطاعات تعبر عن تعدد السودان وتنوعه، هذا الأمر يجب ألا يغفل كذلك طبيعة الصـــراع الحالي الذي فجره انقلاب 25 أكتوبر والذي نهض في مواجهته قوى شـــعبية حية تعبر عن مطالب مشـــروعة بدون الاســـتجابة لها فإنه من غير الممكن مخاطبة جذور هذه الأزمة، هذه القوى تمثلها كل من:

1- قوى الحرية والتغيير
2- لجان المقاومة
3- قوى الكفاح المسلح الموقعة وغير الموقعة على اتفاق جوبا
4- القوى السياسية التي كانت جزءاً من الحرية والتغيير في 11 ابريل وخرجت لاحقاً.

ثالثاً: السقف الزمني للعملية السياسية:

ترى قوى الحرية والتغيير ضـرورة تحديد سـقف زمني محدود لمجمل العملية السـياسـية وفقاً لإجراءات واضحة لا تسمح بتطويلها وافراغها من محتواها.

رابعاً: أهداف العملية السياسية:

نرى في قوى الحرية والتغيير أن أهداف هذه العملية السياسية يجب أن تكون وبوضوح هي إنهاء الوضع الانقلابي في السودان وإقامة ترتيبات دستورية جديدة تستعيد مسار التحول المدني الديمقراطي وتؤسس لسـلطة مدنية كاملة تقود المرحلة الانتقالية وتجهز لقيام انتخابات حرة ونزيهة وشـفافة في نهاية المرحلة الانتقالية.